قائدا للجيش ·· فللعفر غالبية الضباط وللعيسى غالبية الجنود ·· هكذا كان اللغم الفرنسي متقنا·· وكان الحل الوسط هو تعيين ضابط من الجالية اليمنية قائدا للجيش ·· ولكن هل هناك جيش بالفعل ؟ تلك قضية اخرى ·

وقبل أربعة ايام من اعلان الاستقلال برزت مشكلة جديدة ·· فجبهة تحرير ساحل الصومال المحتل أصرت ان تدخل قواتها التي تتمركز في الصومال الى جيبوتي وان تشترك في العرض العسكري صبيحة السابع والعشرين من حزيران ( يونيو ) فالاستقلال انجاز اسهم مقاتلوها اسهاما رئيسيا في تحقيقه ·· لكن اثيوبيا لا يمكن ان تسمح بمثل هذه البادرة ·· وقررت الحكومة المحلية ايفاد اثنين من قادة الجبهة الذين انتخبوا مؤخرا في برلمان جيبوتي لاقناع مقاتلي الجبهة بالتخلي عن هذه الفكرة ·· لكن احد المقاتلين اتهم هذين الموفدين بالخيانة واطلق عليهما النار فأصيبا بجروح خطيرة ثم انتحر بعد ذلك ·

وكان الحل الوسط ان يدخل ثلاثمئة فقط من مقاتلي الجبهة ( أي ١٠٪ من مجوع المقاتلين ) بدون اسلحة وبملابس مدنية ·· ودخل هؤلاء جيبوتي فعلا وتم وضعهم جميعا في مبنى مستقل ·· ولكن ما ان مرت ساعات الا وكانوا قد ارتدوا ملابسهم العسكرية واصروا على الاشتراك في العرض العسكري ·· واشتركوا فعلا ·· لكن بدون سلاح ·

ومع تلك الحلول للمشاكل الملحة ، بوشر برسم حلول المشاكل الاخرى :

**١ ـ الخط الحديدي**

كان الخط الحديدي ملكا لشركة ذات أسهم موزعة على النحو التالي :

ـ ٥٠٪ تملكها اثيوبيا ·

ـ ٢٧٪ تملكها الحكومة الفرنسية ·

ـ ٢٣٪ تملكها بنوك وشركات فرنسية ·

وقد تضمنت المعاهدة الاثيوبية الفرنسية بصدده منح اثيوبيا حق السيادة على جزء من ميناء جيبوتي ·· وقد ارسلت حكومة جيبوتي قبيل اعلان الاستقلال تطلب من الحكومة الاثيوبية المباشرة في التفاوض لتوقيع اتفاقية جديدة حيث ان جيبوتي تعتبر المعاهدة الاثيوبية الفرنسية لاغية منذ أول لحظة لاعلان الاستقلال، واشترطت حكومة جيبوتي شرطين اساسيين :

١ ـ الغاء حق السيادة الاثيوبية على أي جزء من الميناء ·

٢ ـ اعادة توزيع الاسهم بحيث تصبح : ٥١٪ ملكا لحكومة جيبوتي و٤٩٪ ملكا لاثيوبيا ·

**٢ ـ المستقبل الاقتصادي :**

ان الهياكل الاقتصادية الاساسية مفقودة في جيبوتي ، واذا كانت المملكة العربية السعودية قد التزمت بدفع ميزانية الدولة لسنة كاملة بدءا من يوم الاستقلال، فان هذا الالتزام يدخل في اطار المسكنات لا الحلول ·

ذكر الرئيس حسن جوليد رئيس جمهورية جيبوتي ، وكذلك السيد احمد ديني رئيس البرلمان ومفكر الحزب الحاكم، ان حل المشكلة الاقتصادية كما تراه الحكومة الجديدة يكمن في جعل جيبوتي بلدا مفتوحا بحيث يتحول بسرعة الى هونغ كونغ جديدة بنفس مستوى الاولى·· ولكن بغض النظر عن صواب هذا الحل اقتصاديا ، هل يمكن فصل المستقبل الاقتصادي عن واقع جيبوتي في قلب بؤرة تفجر حقيقية ، تحف بها صراعات ومصالح دولية عديدة ؟··